مقدمـة

ترتب على تزايد حالات الغش والانهيارات المالية انخفاض ثقة المستثمرين في التقارير والقوائم المالية، مما أدى إلى زيادة الحاجة إلى تقارير مالية تتميز بجودة الإفصاح والشفافية حتى يستطيع المستثمرون تقييم المركز المالي للشركة وتحديد نتائج العمليات. ونتيجة لظهور مبادئ الحوكمة لإدارة الشركات، فقد أصبح للمراجعة دور فعال في دعم مبادئها من خلال معايير الشفافية، الإفصاح، العدالة والانضباط.

وتقوم حوكمة الشركات على تنظيم التطبيقات والممارسات السليمة للقائمين على إدارة الشركة، بما يحافظ على حقوق حملة الأسهم، السندات، العاملين وأصحاب المصالح، وذلك عن طريق الالتزام بتطبيق معايير الإفصاح والشفافية.

ويشكل التطبيق السليم لحوكمة الشركات المدخل الفعال لتحقيق جودة التقارير المالية والمعلومات الناتجة عنها، ودلك لما يحققه من دقة وموضوعية للتقارير المالية، بجانب الالتزام بالقوانين والتشريعات، فتطبيق حوكمة الشركات يتأثر بدرجة ومستوى الإفصاح والشفافية.

كذلك فإن الأثر المباشر من تطبيق قواعد الحوكمة هو إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية نتيجة تحقيق المفهوم الشامل للمعلومات، باعتبار أن المعلومات التي تنتجها التقارير المالية هي من أهم الركائز التي يمكن الاعتماد عليها لقياس حجم المخاطر بأنواعها، فضلا عن دورها في عملية التنبؤ وكذا اعتمادها كأساس لتحليل القرار الاستثماري.

من هنا يمكن القول أن جودة المعلومات المحاسبية تعتبر ركيزة الإفصاح المحاسبي الذي من شأنه أن يؤدي إلى تعزيز حوكمة الشركات وخاصة الاقتصادية منها، لذلك تسعى شركة مناجم الفوسفات– تبسة– إلى إعداد القوائم المالية حسب المعايير الدولية من أجل الإفصاح والشفافية واللذان يعتبران المبدأ الأساسي لحوكمة الشركات الاقتصادية.

*** إشكالية الدراسة**

على ضوء ما سبق ذكره؛ يمكن طرح إشكالية هذا الموضوع على النحو التالي:

إلى أي مدى يعمل تطبيق مبدأ الإفصاح المحاسبي على إرساء وتكريس حوكمة الشركات؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية مجموعة من التساؤلات الفرعية أبرزها:

- ما المقصود بحوكمة الشركات؟

- ما المقصود بالإفصاح المحاسبي وما هي أساليبه؟

- ماهي علاقة الإفصاح المحاسبي بحوكمة الشركات؟

- ما مدى تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في القوائم المالية وأثره على حوكمة شركة مناجم الفوسفات – تبســـة؟

*** فرضيات الدراسة**

إن مجمل التساؤلات المطروحة في إشكالية الموضوع تقود إلى وضع وصياغة بعض الفرضيات بهدف طرحها للتحليل والمناقشة واختبار مدى صحتها وواقعيتها. ويمكن صياغة الفرضية الرئيسية على النحو التالي:

"**للإفصاح المحاسبي أهمية بالغة في إرساء حوكمة الشركات**"

وانطلاقا من الفرضية الرئيسية يمكن طرح الفرضيات الفرعية التالية:

- تعرف حوكمة الشركات على أنها الممارسات التي تدور حول العدالة، الشفافية ومحاسبة المسؤولين؛

- الافصاح المحاسبي هو تقديم البيانات والمعلومات لكافة الأطراف بشكل مضمون، ومن أهم أساليبه الافصاح من خلال القوائم المالية، استخدام المصطلحات الواضحة والجداول؛

- يؤثر الافصاح المحاسبي على حوكمة الشركات ولا يتأثر بها؛

- تعمد شركة مناجم الفوسفات – تبسة إلى إرساء الحوكمة من خلال تحقيق مبدأ الإفصاح المحاسبي وتطبيق معايير المحاسبة الدولية في إفصاحها على المعلومات.

*** أهداف الدراسة**

تهدف هذه الدراسة في مجملها إلى تسليط الضوء على دور الإفصاح المحاسبي في تعزيز حوكمة الشركات، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- التطرق إلى المفاهيم الأساسية للحوكمة بصفة عامة وإلى حوكمة الشركات بصفة خاصة؛
- التعرف على المبادئ الأساسية لحوكمة الشركات؛
- عرض مختلف المفاهيم المتعلقة بالإفصاح المحاسبي؛
- التعرف على نوعية القوائم المالية الواجب الإفصاح عنها؛
- إبراز دور الإفصاح المحاسبي في دعم حوكمة الشركات؛
- مدى تطبيق مبادئ الحوكمة داخل شركة مناجم الفوسفات –تبسة؛
- إثراء المجال المعرفي ورصيد المكتبة الجامعية بمثل هذه المواضيع الهامة.

*** أهمية الدراسة**

تكمن أهمية هذه الدراسة في تناولها لموضوع يكتسي طابع الحداثة وهو الإفصاح المحاسبي، ومساهمته في تعزيز حوكمة الشركات، من خلال التركيز على عرض مختلف القوائم المالية، تحليلها والإفصاح عنها في الوقت المناسب لكي يستفيد منها مختلف الأطراف "مستثمرين، أصحاب المصالح...الخ"؛ بالإضافة إلى المكانة التي أصبحت تتميز بها مثل هده المواضيع في ظل انتشار مظاهر الفساد المالي والإداري؛ مما يجعل من الخوض في تفاصيله أمرا في غاية الأهمية؛ كما يفتح هذا الموضوع العديد من المجالات للتفكير والبحث في هذا المجال، وتوجيه الأنظار إلى ضرورة تطبيقه في جميع الشركات.

*** أسباب اختيار الموضوع**

هناك مجموعة من الاعتبارات والأسباب التي أدت لاختيار هدا الموضوع والمتمثل في "دور الإفصاح المحاسبي في إرساء حوكمة الشركات"؛ يمكن ذكر بعض منها في النقاط التالية:

أسباب ذاتية:

– ارتباط إشكالية البحث بمجال التخصص؛

–الرغبة في الاطلاع أكثر على هذا الموضوع والتعرف على المفاهيم المتعلقة به.

أسباب موضوعية:

– الاهتمام الكبير في السنوات الأخيرة بموضوع الإفصاح والشفافية، والعلاقة التي تربطه بحوكمة الشركات، وجودة التقارير المالية؛

– الاطلاع المسبق على بعض المقالات في الموضوع، أعطى نظرة عامة حوله؛ فكان هذا مشجعا لاختياره كموضوع للبحث والدراسة.

*** منهج الدراسة**

للإجابة على مجمل التساؤلات المطروحة، وإثبات صحة الفرض يات من عدمها، تم الاعتماد على المنهج الوصفي وكذا التحليلي في الجانب النظري لضبط وتحليل مختلف المفاهيم كمفهوم حوكمة الشركات، الإفصاح المحاسبي...الخ، بالاعتماد على جمع ومعالجة المعلومات المتوفرة في المراجع والدراسات السابقة، إلا أن البحث لم يكن مجرد سرد للمعلومات؛ فقد تم الاعتماد أيضا على أسلوب المقابلة في الجانب التطبيقي إلى جانب المنهج التحليلي من خلال تحليل نتائج الدراسة التطبيقية.

*** الدراسات السابقة**

يمكن ذكر بعض الدراسات السابقة فيما يلي:

– **محمد جلاب،** "حوكمة الشركات في المنظومة المصرفية ضمن التحولات الاقتصادية العالمية"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، جامعة الجزائر،2010/2009، حيث استعرض الباحث ورقته بإبراز مكانتها وأهمية حوكمة الشركات في المنظومة المصرفية الجزائرية وانعكاساتها على أعمال البنوك في ظل التحولات الاقتصادية العالمية الراهنة؛

– **زهاء ديوب،** "الحوكمة ا(لإدارة الرشيدة) وفرص تطبيقها في المنظمات السورية"، مذكرة ماجستير إدارة أعمال، جامعة دمشق، سوريا، 2010، وتدور إشكالية هذا البحث حول قواعد ومعايير الحوكمة، ومدى نجاح تطبيقها في الشركات السورية، وقد خلصت الباحثة إلى أن تطبيق قواعد الحوكمة مآله الفشل لأن معظم المشاريع في سوريا شركات فردية أو شركات عائلية تفتقد الإطار الملائم لتطبيقات الحوكمة على عكس الشركات المساهمة التي تعاني سوريا من قلة عددها.

– **عبد الحليم سعيدي،** "محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي"، رسالة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014–2015، حيث تناولت هذه الدراسة مدى نجاح الشركات في الإفصاح ضمن قوائمها المالية من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي، وكذا مدى ملائمة تطبيق النظام المحاسبي المالي في الوقت الحالي للإفصاح عن واقع الأحداث والعمليات المالية بالنسبة للشركات الجزائرية.

*** صعوبات البحث**

عند القيام بهذا البحث تم مصادفة جملة من الصعوبات منها:

– نقص المراجع المتعلقة بالإفصاح والمعايير المحاسبية الدولية؛

– صعوبة إجراء دراسة الحالة في الشركات الجزائرية بسبب تحفظهم في تقديم المعلومات المطلوبة.

*** خطة الدراسة**

من أجل الوصول إلى الأهداف سالفة الذكر والإجابة على مختلف التساؤلات المطروحة؛ وانطلاقا من إشكالية الموضوع فقد تم تقسيمه إلى ثلاث فصول:

يدور الفصل الأول حول حوكمة الشركات، حيث تم التعرض فيه بداية إلى ماهية الحوكمة بصفة عامة، ومن ثمة إلى حوكمة الشركات.

أما الفصل الثاني فيدور حول أثر الإفصاح المحاسبي على حوكمة الشركات؛ حيث تم التطرق فيه إلى الإطار النظري للإفصاح المحاسبي، كما تناول الفصل أيضا علاقة الإفصاح بالحوكمة.

أما الفصل الثالث والأخير فكان عبارة عن دراسة حالة شركة مناجم الفوسفات –تبسـة–، وذلك من خلال تقديم عام للشركة، ومن ثم إسقاط دور الإفصاح المحاسبي في شركة مناجم الفوسفات –تبسة–ومدى تأثيره على الحوكمة داخل الشركة.